

اليوم التالي لعباس - انعكاسات استراتيجية على إسرائيل في سيناريوهات محتملة

اودي دكل ... مركز دراسات الامن القومي - جامعة تل ابيب

ترجمة : معتصم سمارة

يتقلد محمود عباس ثلاث مناصب قيادية عليا في الساحة الفلسطينية: رئيس السلطة الفلسطينية ، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، ورئيس حركة فتح. في السنوات الأخيرة ، وعلى خلفية عمر عباس وصحته ، بدأ نقاش حول العمليات المتوقعة عند خروجه من الساحة السياسية. منذ انتخابه رئيساً (2005) وبعد صعود حماس في الانتخابات النيابية (2006) ، منع عباس إجراء انتخابات لهذه المؤسسات ، وأثبت مكانته كحاكم وحيد دون خليفة معين ودون إجراءات محددة لنقل السلطة .

بعد خروج عباس من الساحة السياسية ، سواء في ظل وفاته ، أو عدم قدرته على الاستمرار في مناصبه ، يتوقع حدوث صدمة في النظام السياسي الفلسطيني. هذا الواقع له عواقب كثيرة تكمن في مخاطره وفرصه الكامنة في إسرائيل. أولاً وقبل كل شيء ، من المتوقع أن يكون هناك "صراع على الخلافة" على مناصب عباس ، وهو أمر يحتاج إلى إعادة تشكيل. بما أن عباس يرأس حالياً السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية وفتح في نفس الوقت ، فسيكون من الضروري تحديد تقسيم السلطة والمسؤولية بينهم بوضوح.

بما أن عباس ليس لديه خليفة طبيعي ومنتفق عليه لمواقفه المختلفة ، وبما أن الفلسطينيين لم يتصرفوا وفقاً لقوانين الانتخابات منذ سنوات ، فليس من الممكن تحديد كيفية إجراء تغيير السلطة بشكل واضح وإعادة تنفيذ هذه المواقف. الموقع الأكبر هو رئيس منظمة التحرير الفلسطينية - يمكن الافتراض أنه سيركز في البداية على بناء الشرعية على الساحة الداخلية ، وبناء الدولة الفلسطينية ، والتعامل مع الانقسام مع غزة والعلاقات مع حماس. العملية السياسية سينزل في البداية إلى أولوية ثانوية ؛ سيكون رئيس منظمة التحرير الفلسطينية - مسؤولاً عن العلاقات مع الشتات الفلسطيني وقد يحصل على تفويض للتعامل مع الجهود السياسية والدولية ، طالما أن رئيس السلطة الفلسطينية يسمح بتقسيم المهام. يمكن أن يكون منصب رئيس م ت ف نقطة انطلاق للمنصبين الآخرين ، ولكن من الممكن أيضاً أن يتم شغلها بشكل منفصل.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من السلطة الفلسطينية بموجب الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل ، فإن السلطة الفلسطينية هي التي تمتلك المال والموارد والسلطة ، بينما فقدت منظمة التحرير مكانتها وسلطتها مع تأسيس وتوطيد السلطة الفلسطينية . لذا فمن الممكن أن يكون خليفة عباس في الرئاسة هو الشخصية المهيمنة وسيتولى أيضاً صلاحيات العملية السياسية. ومن هنا يمكن الافتراض أن التنافس الأهم سيكون على دور مرشح فتح لرئاسة السلطة الفلسطينية. هذه الحقيقة يمكن أن تسمح بالحلول السياسية والمرونة ، لأن أصحاب المناصب الثلاثة - رئيس السلطة الفلسطينية ، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس فتح - لن "يخطوا على أصابع قدم الآخر".

ستعرض القيادة الجديدة لضغط كبير داخلياً وخارجياً لإثبات قدرتها على الحكم والحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني.

بالنسبة لحماس ، هذه فرصة تاريخية لتغيير موقفها السياسي والعمل بقوة لتحقيق أحد أهدافها الرئيسية - دخول منظمة التحرير الفلسطينية (والاستيلاء عليها لاحقاً) ، والعودة إلى النشاط العلني في منظمة التحرير الفلسطينية ، وترسيخ وجودها في الضفة الغربية . هذه ، في طريقها إلى تولي زمام القيادة الفلسطينية في المستقبل واستبدال فتح بصفتها الحزب الفلسطيني الرائد.

والأهم من ذلك كله ، سيطلب من القيادة الجديدة إثبات التفويض الذي حصلت عليه للسيطرة على الساحة الفلسطينية وقيادتها ، وبالتالي سيكون مطلوباً منها تقديم الإنجازات للجمهور الفلسطيني. يمكن أن تكون هذه الإنجازات داخلية - مدنية ، اقتصادية ، بنية تحتية ، سياسية ، وكذلك خارجية - بشكل أساسي في الساحة السياسية مقابل إسرائيل.

المصالح الإسرائيلية

بشكل عام ، يمكن القول إن الجمهور الإسرائيلي غير مبال بموضوع التبادل المتوقع للسلطة وما سيتم عمله على الساحة الفلسطينية الداخلية. الحكومة الإسرائيلية من جهتها تفضل وتأمل أن تحافظ على الوضع القائم أمام هذه الساحة ، ولا تبحث عن فرص من شأنها إحداث تغيير في "الوضع الراهن". كما أن الغالبية العظمى من اللاعبين - القيادة الفلسطينية الحالية وإسرائيل ودول المنطقة والمجتمع الدولي -

لديهم مصلحة مشتركة في ضمان بقاء السلطة الفلسطينية وعملها. ويجب افتراض التقلبات في مستوى العنف مع القدرة على السيطرة على التصعيد واحتواء الأحداث ، فإن غالبية الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية ، مثل حتى في غزة ، يفضل حالة الهدوء الأمني ويسعى لتحسين أسلوب حياته.

المصالح الإسرائيلية الأساسية في الساحة الفلسطينية هي:

- أ. الاستقرار والأمن والسلام.
- ب. سلطة مسؤولة وعاملة، عنوان واحد يمكن على أساسه وضع قواعد اللعبة.
- ج. تحسين الوضع الاقتصادي - البنية التحتية ونسيج الحياة للسكان الفلسطينيين - كعامل استقرار.
- د. التقليل من التأثير السلبي لقطاع غزة والتأثيرات الخارجية السلبية الأخرى.
- هـ. تقوية القوى التي تعترف بإسرائيل والموجهة نحو التسوية السياسية وإضعاف عناصر «المقاومة».

في دراسة سابقة أجريناها ، تبين أن هناك ثلاث حالات أساسية محتملة للسلطة الفلسطينية:

- أ. تعمل السلطة الفلسطينية وتتعاون - على غرار الوضع اليوم ، حيث السلطة الفلسطينية هي كيان حكومي فاعل يقدم خدمات عامة ، يحتكر السلطة (فقط في أراضي الضفة الغربية) ، هو العنوان المسؤول والرسمي في السياسة على الساحة ، وتعمل بالتعاون مع إسرائيل على الصعيدين الأمني وغير ذلك.
- ب. السلطة الفلسطينية المعادية - وضع لا تزال فيه السلطة الفلسطينية تعمل كهيئة حكم فلسطينية معترف بها ومسؤولة ، لكنها معادية لإسرائيل ولا تتعاون معها.
- ج. السلطة الفلسطينية الفاشلة - حالة تفقد فيها السلطة الفلسطينية سيطرتها ، وتتوقف آلياتها عن العمل ، وتفقد احتكارها للسلطة ولا تستطيع العمل كحكومة مركزية.

من أجل فهم تداعيات خروج عباس من الساحة السياسية ، من الضروري دراسة ما إذا كان رحيله سيؤثر على الأوضاع الأساسية للسلطة الفلسطينية وكيف سيؤثر ذلك ،

ولهذه الغاية تم دراسة ثلاثة سيناريوهات رئيسية وفقاً لذلك - سيناريو إيجابي (متفائل) ، سيناريو استمرار عدم الاستقرار ، وسيناريو حل السلطة الفلسطينية.

المتغيرات الرئيسية

من أجل دراسة تداعيات رحيل عباس ، تم تحديد عدد من المتغيرات ، ستحدد خصائصها إلى حد كبير كيف ستبدو الساحة الفلسطينية في "اليوم التالي":

شرعية القيادة - يجب أن يكتسب استبدال عباس أو استبداله في قيادة السلطة الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية العليا شرعية حكمها على الساحة الداخلية الفلسطينية ، وكذلك من إسرائيل ومن النظامين العربي والدولي.

اتفاق فلسطيني داخلي على عملية تغيير السلطة - يمكن تغيير السلطة بعدة طرق: اتفاق داخلي في فتح ، اتفاق في منظمة التحرير الفلسطينية ، اتفاق وطني (جميع الفصائل الفلسطينية) ، الاستيلاء على السلطة بالقوة ، انتخابات عامة (في السلطة الفلسطينية وغزة ، أو في السلطة الفلسطينية فقط) من أجل تحقيق شرعية حكم واسعة ، سيتعين على القيادة المقبلة أن تصل إلى المقاطعة باتفاق داخلي على طريقة تبادل السلطة. عدم وجود مثل هذا يمكن أن يؤدي الاتفاق أو الاتفاق الجزئي (بدون فصائل ، أو الانتخابات) إلى زعزعة الاستقرار الداخلي وغياب الشرعية الداخلية والخارجية.

مستوى الحكم والاستقرار الحكومي - قدرة الحكم والخدمات الحكومية ، وكذلك الاستقرار الأمني ، هي متغير رئيسي في الواقع الذي سيتم إنشاؤه في "اليوم التالي".

الوضع الاقتصادي والبنية المعيشية للسكان الفلسطينيين - الحفاظ عليها أو إلحاق الضرر بها سيؤثر بشكل كبير على قدرة السيطرة الفعالة للحكومة المقبلة والشرعية التي ستحصل عليها.

دمج جيل الشباب - الاستجابة لمطالب وتوقعات جيل الشباب الفلسطيني بشأن اندماجهم في النظام السياسي الذي يُنظر إليه على أنه ناضج ومتطور ، والذي لا يمثلهم ، سيؤثر على طبيعة القيادة والحكومة.

التدخل الخارجي - ستؤدي الشرعية الخارجية ، التي تتجلى من بين أمور أخرى في الدعم السياسي والاقتصادي الذي يعبر عن الثقة في القيادة الجديدة ، إلى تعزيز النظام واستقراره. من ناحية أخرى ، فإن الطريقة التي ستتصرف بها القيادة في مواجهة التخريب الخارجي من قبل الجهات الفاعلة في الساحة (مثل إيران وحزب الله) ، ستؤثر على استقرارها وصورة سيطرتها.

السياسة الإسرائيلية - يمكن لإسرائيل أن يكون لها تأثير كبير على استقرار الساحة الفلسطينية في اليوم التالي. على افتراض أن قيادة معادية بشكل واضح لن تظهر وتتصرف ضدها ، لدرجة أن إسرائيل تختار سياسة تشمل الاعتراف بالقيادة الجديدة ، والدعم والمساعدة من أجل تجميع الإنجازات للقيادة ، بما يعود بالنفع على الظروف المعيشية والوضع الاقتصادي للسكان الفلسطينيين ، وستزداد قدرتهم على المساهمة في تقوية الحكومة الجديدة واستقرارها.

المصالحة / الاتفاق الفلسطيني الداخلي - أحد المتغيرات المهمة للغاية التي لها القدرة على تعزيز القيادة الفلسطينية المقبلة وتحقيق الاستقرار الداخلي في الساحة الفلسطينية هو وصول المصالحة الفلسطينية الداخلية ، وتعزيز الترتيبات التي من شأنها أن تؤدي إلى عودة السلطة الفلسطينية للسيطرة على القطاع ، حتى وإن كان جزئياً في المراحل الأولى.